

استثمارات تبني المستقبل



الأردن الموقع

موقع إستراتيجي وفريد من نوعه

يقع عند التقاء أوروبا وآسيا وأفريقيا ويمثل محور مواصلات بين دول الشرق الأوسط، ويطل على البحر الأحمر من خلال ميناء العقبة.

يتمتع الأردن ببيئة سياسية وديمقراطية مستقرة ويحتل مرتبة متقدمة بين دول المنطقة من حيث الحرية الاقتصادية التي يديرها القطاع الخاص.

يتميز الأردن بوجود مناخ إستثماري جاذب من خلال حزمة من الحوافز والإعفاءات لتشجيع الاستثمار وحرية انتقال رؤوس الأموال، بالإضافة لتوفير عدد من المناطق الحرة والمدن الصناعية المؤهلة التي تتمتع ببنية تحتية كاملة ونظام اتصالات على مستوى عال، كما يتمتع بموارد بشرية مؤهلة ومناخ مناسبة.

البذور الأولع لسوق رأس المال في الأردن

عرف الأردن التداول بالأسهم منذ أوائل ثلاثينيات القرن العشرين، حيث كان التداول يتم من خلال سوق غير منظم بواسطة بعض شركات الوساطة حتى صدور القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٧٦ الذي تم بموجبه تأسيس سوق عمان المالي كسوق منظم وكجهة رقابية وتنفيذية في آن واحد.

باشر سوق عمان المالي
عمله كسوق منظم وكجهة
رقابية في ١/١/١٩٧٨.



نشأة بورصة عمان

سوق ناشئة عصرية تتمتع بمستوى عالٍ من التنظيم
ظل سوق عمان المالي يلبي احتياجات المستثمرين
حتى منتصف عقد التسعينات الذي بدأ يشهد تحولات
كبيرة في صناعة الأوراق المالية.

صدر قانون الأوراق المالية في الأردن عام ١٩٩٧ وتم بموجبه إنشاء هيئة
الأوراق المالية كخلف قانوني لسوق عمان المالي وأصبحت الجهة التي
تتولى عمليات التشريع والإشراف والرقابة.

وأنشئت بورصة عمان بموجب قانون الأوراق المالية كمؤسسة مستقلة
إدارياً ومالياً تدار من قبل القطاع الخاص ولا تهدف إلى الربح وأوكل
إليها القيام بالدور التنفيذي كسوق منظم لتداول الأوراق المالية في
الأردن تحت رقابة هيئة الأوراق المالية.

كما أنشئ مركز إيداع الأوراق المالية بموجب القانون كمؤسسة مستقلة
تدار من قبل القطاع الخاص وكجهة وحيدة مصرح لها بالحفظ الأمين
لملكية الأوراق المالية والإشراف على عمليات التسوية والتقاص.

أنشئت
بورصة عمان
في ١١ آذار عام ١٩٩٩.



رسالة البورصة

- تسعى بورصة عمان لأن تكون أحد أهم وأحدث البورصات في المنطقة وفي العالم من خلال توفير كافة الوسائل التقنية والتشريعية اللازمة لجعلها محط إهتمام وجذب للمستثمرين المحليين والأجانب.
- توفير سوق عادل للتعامل بالأوراق المالية يمتاز بدرجة عالية من الشفافية و الكفاءة والسيولة والعمق.
- القيام بدورها في خدمة وتممية الاقتصاد الوطني.

أهداف البورصة

تهدف البورصة بشكل رئيسي إلى توفير المناخ المناسب لضمان تفاعل قوى العرض والطلب على الأوراق المالية المتداولة وترسيخ أسس التداول السليم والعادل من خلال:

- وضع وتطبيق الإجراءات وأساليب العمل الكفيلة بضمان تداول كفو وشفاف.
- توفير أنظمة إلكترونية ووسائل ربط وقاعات مجهزة بالأدوات والوسائل التقنية الحديثة.
- مراقبة عمليات التداول في السوق والتنسيق مع الهيئة في متابعة تلك العمليات.
- فرض عقوبات تأديبية على أعضائها والأشخاص المرتبطين بهم المخالفين لأحكام القانون والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
- وضع معايير السلوك المهني.
- وضع معايير التدريب والخبرة والكفاءة الإدارية لأعضائها.
- إعداد التقارير ونشر المعلومات عن أنشطة البورصة.
- إقامة علاقات تعاون مع البورصات والجمعيات والمنظمات العالمية وإبرام الاتفاقيات معها، والمشاركة في المؤتمرات.



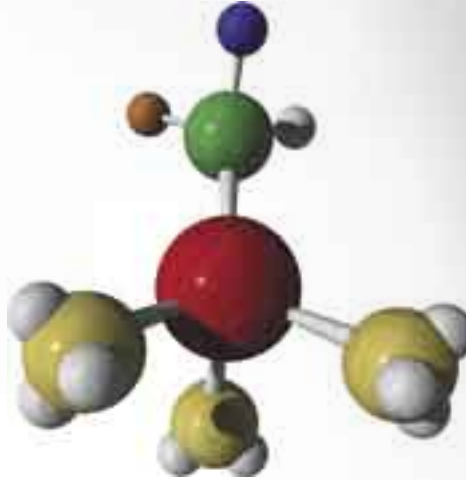
مجلس إدارة البورصة ▲

يتألف مجلس إدارة البورصة من سبعة أعضاء:

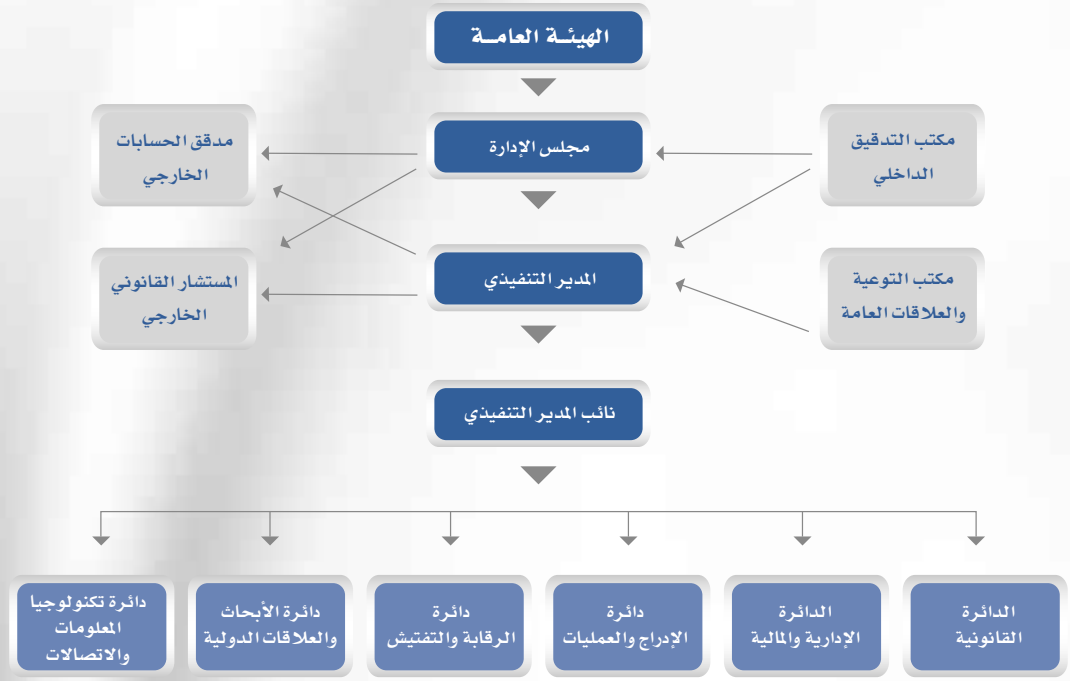
- عضوين يمثلان البنوك المرخصة كوسطاء والوسطاء المملوكين من قبل البنوك أو التابعين لها.
- عضوين يمثلان الوسطاء من غير المذكورين أعلاه.
- ثلاثة أعضاء من القطاع الأهلي من ذوي الخبرة في المجالات القانونية والمالية والإقتصادية يعينهم مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية.

عنفوية البورصة

تتكون عضوية البورصة من الوسطاء الماليين والوسطاء لحسابهم وأي جهات أخرى يحددها مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية، والذين يشكلون الهيئة العامة للبورصة.



الهيكل التنظيمي للبورصة



البنية التشريعية

«بهاية أكيدة لسوق الأوراق المالية الأردني»



قامت بورصة عمان منذ إنشائها بإصدار مجموعة من الأنظمة والتعليمات اللازمة لضمان تحقيق البورصة لأهدافها ومهامها على مستوى عالٍ من الكفاءة والعدالة والتي تم وضعها بناءً على المعايير الدولية في هذا المجال، وقامت بورصة عمان مؤخراً بمراجعة وتعديل كافة أنظمتها وتعليماتها لمواكبة التطورات الدولية بما يضمن رفع كفاءتها وزيادة الشفافية وحماية المستثمرين فيها.

• النظام الداخلي للبورصة

يتضمن مجموعة من الأحكام تتعلق بتشكيل الهيئة العامة للبورصة ومجلس إدارتها ومديرها التنفيذي إضافة إلى التزامات الأعضاء وإجراءات التفتيش عليهم والتحقيق معهم وفرض العقوبات على المخالفين منهم لأحكام التشريعات.

• تعليمات إدراج الأوراق المالية

حددت الأسواق التي يتم التداول من خلالها بالأوراق المالية كما حددت شروط الإدراج في هذه الأسواق، وحالات النقل بين الأسواق والغاء الإدراج وإيقافه، ومتطلبات إدراج السندات ووحدات الاستثمار بالإضافة إلى تنظيم عملية إدراج الأوراق المالية الأردنية في البورصات غير الأردنية وكذلك إدراج الأوراق المالية غير الأردنية في بورصة عمان.

• تعليمات تداول الأوراق المالية ▲

تضمنت إجراءات تداول الأوراق المالية في البورصة من خلال نظام التداول الإلكتروني ومعايير السلوك المهني لأعضاء البورصة وكافة الأمور الإدارية والتنظيمية المتعلقة بالتداول الإلكتروني.

• تعليمات الإفصاح

حددت البيانات والمعلومات الواجب على البورصة الإفصاح عنها، كما بينت المعلومات والبيانات والسجلات التي تعتبر سرية ولا يجوز الإفصاح عليها إلا من قبل الموظفين المعنيين.

• النظام الداخلي لحل النزاعات

يشتمل النظام على آلية واضحة ومحددة لحل النزاعات بين أعضاء البورصة (شركات الوساطة المالية) وبينهم وبيّن عملائهم عن طريق التحكيم.



يتم التداول فج بورصة عمان حالياً بـ:

- أسهم الشركات.
- سندات الخزينة.
- إسناد قرض الشركات
والمؤسسات العامة.



الأوراق العالية كما عرفها قانون الأوراق العالية

- أسهم الشركات القابلة للتحويل والتداول.
- اسناد القرض الصادرة عن الشركات.
- الأوراق المالية الصادرة عن الحكومة أو المؤسسات الرسمية العامة أو المؤسسات العامة أو البلديات.
- إيصالات إيداع الأوراق المالية.
- الأسهم والوحدات الاستثمارية في صناديق الاستثمار المشترك.
- أسناد خيار المساهمة.
- العقود آنية التسوية والعقود آجلة التسوية.
- عقود خيار الشراء وعقود خيار البيع.
- أي حق في الحصول على أي مما ذكر في البنود أعلاه.

تقسيمات الأسواق في بورصة عمان

يتم التداول بأسهم الشركات في بورصة عمان من خلال سوقين، السوق الأول والسوق الثاني، حيث تم تقسيمهما حسب معايير السيولة والربحية للشركات.

شروط إدراج أسهم الشركات في السوق الأول:

- مُضي عام كامل على إدراج أسهم الشركة في السوق الثاني.
- أن لا يقل صافي حقوق المساهمين عن (١٠٠٪) من رأس المال المدفوع.
- أرباح صافية قبل الضريبة في سنتين مالييتين على الأقل خلال آخر ثلاث سنوات.
- لا تقل الأسهم الحرة في الشركة عن:
 - (٥٪) إذا كان رأس المال (٥٠) مليون دينار فأكثر.
 - (١٠٪) إذا كان رأس المال أقل من (٥٠) مليون دينار.
- عدد مساهمي الشركة (١٠٠) مساهم فأكثر.
- لا يقل عدد أيام تداول الشركة عن (٢٠٪) من عدد أيام التداول الكلي خلال السنة المالية، وأن يتم التداول ب(١٠٪) على الأقل من الأسهم الحرة للشركة خلال نفس الفترة.

ينقل إدراج أسهم الشركة من السوق الأول إلى السوق الثاني في أي من الحالات التالية:

- انخفاض صافي حقوق المساهمين إلى ما دون (٧٥٪) من رأس المال المدفوع.
- إذا أظهرت حسابات الشركة وجود خسائر في آخر ثلاث سنوات متتالية.
- انخفاض الأسهم الحرة في الشركة عن الحد المقرر.
- انخفاض عدد مساهمي الشركة عن (٧٥) مساهم.
- انخفاض عدد أيام تداول الشركة خلال السنة المالية عن الحد المقرر.
- انخفاض نسبة الأسهم المتداولة للشركة خلال السنة المالية عن الحد المقرر.

- بمجرد حصول الشركة المساهمة العامة على حق الشروع في العمل يمكن إدراج أسهمها في السوق الثاني.

- تدرج الشركة المساهمة الخاصة في السوق الثاني بمجرد حصولها على شهادة التسجيل.

- يجوز لمجلس الإدارة إدراج الأوراق المالية المصدرة بالعملة الأجنبية وتسعير هذه الأوراق بالعملة الأجنبية.

تصنيف قطاعي جديد للشركات المدرجة في البورصة



تبدأ بورصة عمان اعتباراً من مطلع العام ٢٠٠٦ باعتماد تصنيف قطاعي جديد للشركات المدرجة في البورصة، والذي يتماشى مع المعايير الدولية المعمول بها. ويتميز هذا التصنيف بأنه يعمل على إظهار طبيعة وغايات عمل الشركة بصورة أوضح وأدق للمستثمرين مما يسهل سرعة وصول المعلومات للمستثمر لغايات التحليل المالي للشركة. كما يؤدي إلى إبراز الأهمية النسبية لكل قطاع وبالتالي يعطي مقياس لأداء الشركة بالمقارنة مع مثيلاتها من نفس القطاع. وبناء على هذا التصنيف فقد تم تقسيم الشركات المدرجة في بورصة عمان إلى ثلاثة قطاعات رئيسية هي: القطاع المالي وقطاع الخدمات وقطاع الصناعة. ويحتوي كل قطاع على عدد من القطاعات والتي يبلغ عددها واحد وعشرين قطاعاً فرعياً.



«تضع بورصة عمان
معايير لتقسيم
الأسواق منسجمة
مع المعايير
الدولية»

نشر المعلومات

أصبح موضوع نشر المعلومات من المواضيع الهامة والتي يمكن اعتبارها أحد المقاييس الهامة على كفاءة وعدالة وشفافية أي سوق، وفي هذا المجال قامت بورصة عمان بما يلي:

- بث معلومات التداول بشكل حي ومباشر لأسعار الأسهم والرقم القياسي أثناء جلسات التداول من خلال شريط متحرك Ticker Tape على موقعها على شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى نشرات التداول اليومية والأسبوعية والشهرية، إلى جانب معلومات شاملة عن بورصة عمان من حيث تأسيسها وإدارتها والأنظمة والتعليمات التي أصدرتها ومواضيع أخرى تهم المستثمر والباحث.
- نشر معلومات التداول من خلال الهواتف الخليوية والرسائل القصيرة SMS .
- توقيع اتفاقيات مع مزودي البيانات.
- بث أسعار أسهم الشركات المتداولة عبر التلفزيون الأردني من خلال قنواته الأولى والفضائية ومحطة CNBC Arabia المتخصصة بالتغطية التلفزيونية للأخبار الاقتصادية على المستوى العالمي.
- إنشاء قاعة للمستثمرين وتزويدها بأحدث الوسائل والتقنيات اللازمة لخدمة المستثمرين وتمكينهم من متابعة مجريات التداول بشكل حي ومباشر، وتحتوي على عشرة شاشات وشريطين متحركين أحدهما باللغة العربية والآخر بالإنجليزية لبث معلومات التداول بشكل مباشر.
- إصدار نشرات دورية إخبارية إحصائية حول نشاط البورصة وأداء الشركات والأنشطة المتعلقة بالبورصة والقرارات الصادرة عنها.
- إصدار دليل الشركات المساهمة العامة الذي يحوي معلومات عامة عن الشركات بالإضافة للقوائم المالية لها.
- نشر التعاميم الصادرة عن البورصة والإفصاحات الخاصة بالشركات المساهمة العامة على موقع البورصة الإلكتروني «النسخة العربية».

www.exchange.jo

تم إنشاء موقع البورصة على الإنترنت عام ١٩٩٩. بلغ معدل الزائرين لموقع البورصة خلال عام ٢٠٠٥ (٥٠) مليون زائر شهرياً.



نظام التداول في بورصة عمان

- تم تطبيق نظام التداول الإلكتروني الفرنسي NSC-Unix في ٢٦/٣/٢٠٠٠.
- نظام مزادة مستمر.

قامت بورصة عمان بعد عام واحد من تأسيسها بتحديث وتطوير ومكننة بيئة التداول فيها واستبدلت بنجاح نظام التداول اليدوي الذي كان معمولاً به لسنوات طويلة بحيث أصبح الوسطاء الماليون يقومون بتنفيذ أوامر البيع والشراء من خلال نظام إلكتروني على درجة عالية من التطور والكفاءة وضمن آلية تمتاز بالسهولة والمرونة والأمان، ويعمل هذا النظام بموجب نظام المزادة المستمرة.

يقوم الوسطاء بإدخال أوامر البيع والشراء إلى نظام التداول حيث يتم التنفيذ عند التقاء أمر البيع وأمر الشراء وتكون الأولوية في التنفيذ لأفضل الأسعار، وتختلف أوقات التداول في بورصة عمان باختلاف تقسيمات الأسواق. ويمتاز النظام بأنه يوفر خيارات سهلة لإدخال ومعالجة الأوامر وتغييرها والغائها والاطلاع عليها وإنجازها كما يمكن الوسيط والمستثمر من مراقبة نشاط التداول بشكل مباشر أو في أوقات سابقة ومعرفة عمق السوق.

ويوفر النظام إمكانية إدخال الأوامر بشكل غير معلن (الأوامر المخفية) حتى لا تؤثر الأوامر ذات الأحجام الكبيرة على استقرار الأسعار بشكل غير مبرر، ويوفر النظام أدوات لمراقبة وإدارة جميع عمليات التداول الخاصة بالمستخدم.



مزايا نظام التداول الإلكتروني

- مواكبة التطورات الدولية ومعالجة مشكلات التداول اليدوي.
- الشفافية لعمليات التداول.
- السهولة والعدالة في تنفيذ الصفقات.
- المحافظة على حقوق الوسطاء وحقوق المتعاملين بالأوراق المالية.
- توفير معلومات عن العمليات المنفذة وغير المنفذة عن الأوراق المالية المدرجة.
- زيادة سيولة وعمق السوق.
- تسهيل الرقابة على عمليات التداول ونشر المعلومات بشكل فوري.

التقاي والتسوية

- تتم إجراءات التقاي والتسوية من قبل مركز إيداع الأوراق المالية على أساس التسليم مقابل الدفع بحيث لا يتم نقل ملكية الأوراق المالية المباعة إلا بعد سداد ثمنها، علماً بأن فترة التسوية يومي عمل من تاريخ التداول (T+2).
- يتم نقل ملكية الأوراق المالية المودعة من حساب العميل البائع لدى الوسيط البائع إلى حساب العميل المشتري لدى الوسيط المشتري بموجب قيود إلكترونية وبناءً على الملف اليومي للتداول الوارد للمركز من السوق، حيث تبقى الأوراق المالية عالقة في حساب المشتري لحين إتمام إجراءات تسويتها ودفع ثمنها.
- يتم إجراء التسويات المالية بين الوسطاء من خلال المركز بموجب تحويلات مالية من حسابات الوسطاء إلى حساب التسوية الخاص بالمركز لدى البنك المركزي الأردني الذي تم اعتماده كبنك تسوية، وبعد ذلك يعمل المركز على تحويل هذه الأموال إلى الوسطاء المستحقين لها وكذلك يعمل على تحويل ونقل ملكية الأوراق المالية المعنية من حسابات المستثمرين البائعين لدى وسطائهم إلى حسابات المستثمرين المشتريين لدى وسطائهم أيضاً.

آلية التعامل في بورصة عمان ▲

- اختيار إحدى شركات الوساطة المالية المرخصة العاملة في بورصة عمان.
- إبرام إتفاقية خطية مع شركة الوساطة تتضمن بيان الخدمات التي ستقدمها شركة الوساطة والعمولات التي ستتناقضاها الشركة.
- إعطاء شركة الوساطة تفويضاً لكل عملية بيع أو عملية شراء.
- التأكد من تسجيل التفويض على سجل أوامر الوسيط ومعرفة ترتيب الأمر المعطى بالنسبة لباقي الأوامر المقدمة للوسيط.



التطورات التقنية

التداول عن بعد "Remote Trading"

قامت بورصة عمان بتطبيق نظام التداول عن بُعد وإلغاء قاعة التداول التقليدية والتي أصبح يقتصر استخدامها على حالات الأعطال الفنية وفي حال عدم تمكن شركات الوساطة من الاتصال بنظام التداول الإلكتروني، حيث أصبح التداول يتم من خلال مكاتب شركات الوساطة المالية المرخصة وذلك بغرض تسهيل التداول ورفع كفاءة الوسطاء العاملين في البورصة، بالإضافة إلى إعطاء شركات الوساطة والمتعاملين بالأوراق المالية المزيد من المرونة والسهولة بالتداول. وقد قامت شركات الوساطة بتجهيز قاعات خاصة لعملائها لتمكينهم من متابعة عمليات التداول بشكل مباشر.

- تم تطبيق التداول عن بعد في ٢٠٠٠/١٠/٨ .
- تم ربط شركات الوساطة المتواجدة داخل مدينة عمان مع نظام التداول الإلكتروني بواسطة خطوط مؤجرة (Leased Links) وبواسطة خطوط الألياف الضوئية (Fiber Optics).



شبكة المعلومات الداخلية "Interanet"



قامت بورصة عمان بتشغيل نظام شبكة المعلومات الداخلية (الإنترنت) وربط جميع شركات الوساطة العاملة في البورصة وموظفي البورصة مع هذه الشبكة والتي توفر المعلومات وخدمة التراسل ما بين البورصة والوسطاء والموظفين من خلال البريد الإلكتروني الداخلي، وذلك بهدف تطوير أشكال ووسائل الاتصال بينها وبين أعضائها وموظفيها توفيراً للوقت والجهد والنفقات.

نظام المعلومات الإدارية "MIS"

نجحت بورصة عمان بتشغيل نظام المعلومات الإدارية (MIS) والذي يستخدم قواعد البيانات Oracle والذي يتميز بالسرعة في استخراج التقارير والنشرات ويمكن الأعضاء من الإطلاع على تقاريرهم التي تبين حركة التداول التي تمت على كل شركة وبيانات تفصيلية عن الأوراق المالية المدرجة بأقل وقت ممكن، بالإضافة لمعلومات التداول التاريخية. ويتم بموجب هذا النظام ربط دوائر وموظفي البورصة بقاعدة بيانات موحدة تسهل إنجاز أعمال الدوائر بسرعة وكفاءة عاليتين. وتم تطوير برنامج خاص للرقابة يتم استخدامه من قبل دوائر الإدراج والعمليات والرقابة والتفتيش في البورصة ودائرة الرقابة في هيئة الأوراق المالية، بالإضافة لاحتوائه على نظام لعمولات التداول مما يسهل عملية احتساب العمولات بشكل سريع ودقيق.

الشبكة الأرضية الواسعة "WAN"

قامت مؤسسات سوق رأس المال بتركيب الشبكة الأرضية الواسعة التي تربط هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية مع بعضها البعض ومع الوسطاء ومصدري الأوراق المالية وشركات مزودي المعلومات بالإضافة إلى الربط الإلكتروني مع المؤسسات المالية والأسواق الدولية. حيث تم بموجب هذه الشبكة الربط بين مبنى سوق رأس المال والوسطاء بواسطة (Fiber Optics Link)، ويساهم تطبيق الشبكة الواسعة في تعزيز السهولة والأمان في الاتصالات ما بين مؤسسات سوق رأس المال والعالم الخارجي ويساعد في افتتاح سوق رأس المال على الجهات المصدرة والوسطاء والمؤسسات الدولية.

نظام الأرشفة "Domino.Doc"

قامت بورصة عمان بتطوير شبكة التراسل الداخلية (Intranet) من خلال تشغيل أنظمة الأرشفة (Domino.Doc) وهو نظام لإدارة وتخزين الملفات، بحيث يتم استبدال النظام السابق الذي يتم من خلاله إرسال وتوزيع البريد بين الأعضاء من خلال الشبكة الداخلية ليتم استخدامه كنظام لإدارة وثائق البورصة والتي يحتاجها الموظفون والأعضاء. ويقوم هذا البرنامج بإرسال كافة الوثائق الصادرة من البورصة إلى الأعضاء والموظفين وأرشفتها وحفظها في أجهزة خادمة ذات سعة تخزينية كبيرة وبالتالي يوفر هذا النظام سهولة الوصول إلى الوثائق في أي وقت ويقلل من السعة التخزينية التي يحتاجها الشخص لتخزين هذه الوثائق ودون الحاجة لعملية تخزين هذه الملفات من قبلهم. ويؤدي هذا النظام إلى توفير الوقت والتكاليف ويرفع من كفاءة العمل من خلال القدرة على الحصول على أي ملف ببسر وسهولة.

نظام الـ Same-time

قامت بورصة عمان بتطبيق نظام الـ same-time والذي يوفر خدمة الاتصال وتبادل المعلومات بشكل آني بين البورصة وبين جميع الأعضاء في نفس الوقت ويستخدم هذا البرنامج لإرسال تعاميم مستعجلة إلى الأعضاء كافة أو لكل عضو حيث يتم التواصل لحظياً عن طريق أجهزة الكمبيوتر ويمكن الإجابة في نفس اللحظة.

مشروع الربط اللاسلكي "Wireless Communication Backup"

قامت بورصة عمان بتنفيذ مشروع للربط اللاسلكي Wireless Communication Backup ما بين الموقع الرئيسي للبورصة والموقع الاحتياطي في مجمع بنك الإسكان وذلك لضمان استمرار الاتصال في حالة إنقطاع خط الألياف الضوئية حيث يتم استمرار تبادل المعلومات بين المبنيين عن طريق أشعة الليزر الموجهة بين المبنيين وبالتالي لا يتأثر الاتصال في حالة حدوث انقطاع في خط الألياف الضوئية الرئيسي.



برنامج "SMART" ▲

قامت بورصة عمان بتطوير برنامج SMART لإعادة عرض جلسة التداول حيث بالإمكان عرض أي جلسة سابقة حدثت في البورصة بكل سهولة وفاعلية تمكن من اكتشاف الأحداث وتتبع العمليات وحركة الوسطاء .

نظام حاس لمراقبة السوق "MAS" ▲

قامت بورصة عمان بتطوير نظام MAS لمراقبة السوق من قبل دائرة الإدراج والعمليات، حيث يمكن هذا البرنامج الدائرة من مراقبة أداء السوق بشكل حي خلال جلسة التداول بصورة فعالة من أجل تنادي وضبط أية مخالفات قد تحدث خلال جلسة التداول.



الأرقام القياسية

تعد الأرقام القياسية من المؤشرات الهامة في الأسواق المالية التي تساعد المستثمرين على تحديد الاتجاه العام لأسعار الأسهم وقياس التغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة معينة مقارنة مع فترة أخرى. وتقوم بورصة عمان باحتساب رقمين قياسيين لأسعار الأسهم، أحدهما مرجح بالقيمة السوقية للأسهم المدرجة والآخر بسيط (غير مرجح). ويتم إختيار عينة الشركات الداخلة في حساب الرقم القياسي بناء على معايير القيمة السوقية وعدد أيام التداول وعدد العقود المنفذة وحجم التداول وعدد الأسهم المتداولة ومعدل دوران السهم.

الرقم القياسي غير المرجح

يعطي هذا الرقم أوزاناً متساوية لكافة شركات العينة بغض النظر عن قيمتها السوقية أو سعر سهمها، ويقاس هذا الرقم التغير النسبي في أسعار الأسهم، ويمكن استخدامه في تقييم المحافظ الاستثمارية التي توزع استثماراتها من حيث القيمة بالتساوي بين كافة الشركات. ويتم احتساب الرقم القياسي العام غير المرجح والأرقام القياسية القطاعية باعتماد أسلوب المعدلات الهندسية (الوسط الهندسي).

- بدأ احتساب الرقم القياسي غير المرجح عام ١٩٨٠.
- أعطي الرقم قيمة أساس ١٠٠ نقطة.
- كان حجم العينة ٢٨ شركة فقط وأصبح حالياً ٧٠ شركة.
- تم تغيير سنة الأساس لتصبح نهاية كانون الأول ١٩٩١.
- تم تغيير قيمة الأساس إلى ١٠٠٠ نقطة اعتباراً من مطلع عام ٢٠٠٤.



الرقم القياسي المرجح

يعتمد هذا الرقم أسلوب الترجيح بالقيمة السوقية لشركات العينة، حيث تُعطى كل شركة وزناً بقدر ما تشكل قيمتها السوقية من القيمة السوقية للعينة ككل. وكما هو الحال في الرقم القياسي غير المرجح يتم احتساب أرقام قياسية قطاعية مرجحة. ولاحتماب الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية والأرقام القياسية القطاعية تستخدم صيغة باش المعدلة.

- تم تحديد نهاية كانون الأول ١٩٩١ فترة أساس تساوي ١٠٠ نقطة.
- تشكل القيمة السوقية لشركات العينة (٩٠٪) من إجمالي القيمة السوقية للسوق.
- تعتمد نفس عينة الشركات لاحتساب الرقمين القياسين.
- تم تغيير قيمة الأساس إلى ١٠٠٠ نقطة اعتباراً من مطلع ٢٠٠٤.

الرقم القياسي المرجح للأسهم الحرة

قامت بورصة عمان وبشكل تجريبي منذ مطلع العام ٢٠٠٤ باحتساب رقم قياسي جديد للبورصة إلى جانب الرقمين السابقين، وهذا الرقم مرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة المتاحة للتداول، حيث يتم إعطاء وزن للشركات في هذا المؤشر بناءً على القيمة السوقية للأسهم المتاحة للتداول في هذه الشركات. ولاحتماب هذا الرقم تستخدم صيغة باش المعدلة أيضاً.

- تم اعتماد نهاية كانون الأول ٢٠٠٢ كسنة أساس.
- تم إعطاؤه قيمة أساس ١٠٠٠ نقطة.
- لا يسمح للشركة بأن يزيد وزنها في هذا المؤشر عن ١٠٪ من إجمالي القيمة السوقية لشركات العينة.

رقم قياسي جديد لبورصة عمان ▲

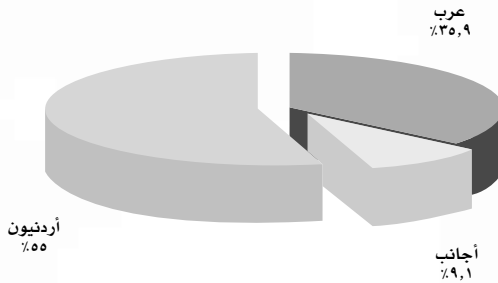
ستقوم بورصة عمان ابتداءً من مطلع العام ٢٠٠٦ بإطلاق رقم قياسي جديد للبورصة إلى جانب الأرقام التي يتم احتسابها حالياً، وسيكون هذا المؤشر مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة المتاحة للتداول حيث يتم إعطاء وزناً للشركات في هذا المؤشر بناءً على القيمة السوقية للأسهم المتاحة للتداول في هذه الشركات بحيث لا يزيد وزن أي شركة في هذا المؤشر عن الحد الأعلى المسموح به.



الاستثمار الخارجي

شهد الأردن صدور وإقرار عدة تشريعات خاصة بتنظيم استثمارات غير الأردنيين خلال الأعوام السابقة، وكانت هذه التشريعات تهدف إلى إزالة المعوقات وتقديم الامتيازات التي من شأنها تشجيع وتنظيم عملية الاستثمارات غير الأردنية في مختلف القطاعات. وتدرجت هذه التشريعات في تخفيف القيود التي كانت مفروضة على الاستثمار الخارجي وفي رفع نسبة الملكية المسموح بها، حتى تم إزالة هذه القيود بالكامل بصدور نظام رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٠ لتنظيم استثمارات غير الأردنيين والذي سمح لهم بتملك رؤوس أموال الشركات بالكامل في معظم القطاعات.

- بنهاية عام ١٩٩٦ بلغت نسبة ملكية غير الأردنيين في القيمة السوقية للشركات المساهمة الأردنية ٣٣٪.
- ارتفعت هذه النسبة في عام ٢٠٠٥ إلى ٤٥٪.



التعاون العربي والإقليمي والدولي

بورصة عمان عضو فاعل في المنظمات والاتحادات التالية:

- اتحاد أسواق المال العربية.
- اتحاد البورصات الأوروبية – الآسيوية FEAS.
- الاتحاد الدولي للبورصات WFE.
- المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO.
- تشارك بورصة عمان في المؤتمرات والندوات العربية والمالية.
- وقعت بورصة عمان مذكرات تفاهم وتعاون مشترك مع عدد من البورصات العربية والعالمية.
- ترأس بورصة عمان لجنة العمل في اتحاد البورصات الأوروبية الآسيوية.
- ترأس بورصة عمان لجنة مستخدمي نظام التداول الفرنسي NSC-Unix.
- ترأس بورصة عمان اللجنة المشرفة على الموقع الإلكتروني الخاص بالمؤسسات ذاتية الرقابة (SRO) في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO.

وقعت بورصة عمان :

- إتفاقية إدراج مشترك مع بورصة الكويت في عام ٢٠٠٠.
- إتفاقية إدراج مشترك مع سوق البحرين للأوراق المالية.
- إتفاقية تعاون مشترك مع بورصة سالونيك في عام ٢٠٠٣.
- إتفاقية إدراج مشترك مع بورصة دبي عام ٢٠٠٦.



مزايا الإستثمار في بورصة عمان

للمستثمر

توفر بورصة عمان للمستثمر فرصة:

- الإستثمار في سوق ناشئة ذات فرص متنوعة وعائد مرتفع.
- إستثمارات آمنة في سوق ذات تنظيم جيد.
- توزيع جغرافي للمحافظ الإستثمارية.

توفر بورصة عمان للمستثمرين بدائل متعددة للإستثمار في أوراق مالية ذات مستويات مخاطرة متنوعة، حيث يمكنهم الإستثمار في أسهم الشركات، والسندات الحكومية، وإسناد القرض الصادرة عن الشركات والمؤسسات العامة والبلديات بالإضافة إلى وحدات الإستثمار الصادرة عن صناديق الإستثمار المشترك.

للشركة المدرجة

توفر بورصة عمان للشركات فرصة:

- الحصول على التمويل اللازم لنموها.
- تعريف المستثمرين بها من خلال السوق.
- الوصول إلى عدد كبير من المستثمرين المحليين والأجانب.
- تعزيز السمعة والوضع المالي.
- تسهيل عمليات الدمج والسيطرة.

يتم التعامل بالأوراق المالية في بورصة عمان من خلال سوقين، إن هذا التقسيم قد وضع لتمكين المستثمرين من معرفة الوضع المالي للشركات المتداولة مباشرة من خلال فهمهم لمتطلبات الإدراج في كل سوق، كما يعزز هذا التقسيم من شفافية السوق. على الشركات التي ترغب إدراج أسهمها في السوق الأول أن تلبى شروط إدراج متشددة، ويخصص السوق الثاني للشركات حديثة التأسيس والشركات التي لا تستطيع أن تلبى شروط ومتطلبات الإدراج في السوق الأول.

للأعضاء الواسطاء:

توفر بورصة عمان لأعضائها فرصة:

- الوصول إلى سوق عادل وكنفؤ وشفاف.
- التداول وفقاً لأحدث نظم التداول الإلكتروني.

تعتبر جميع شركات الخدمات المالية المرخصة من قبل هيئة الأوراق المالية للممارسة أعمال الوساطة المالية أعضاء في بورصة عمان.

حماية المستثمر

تتحقق أهداف حماية المستثمر بتحقيق سلامة التعامل بالأوراق المالية وذلك من خلال:

- إصدار الأنظمة والتشريعات الضرورية التي تساهم في تنظيم وتطوير سوق رأس المال وتساعد في توفير المناخ الملائم للاستثمار في الأوراق المالية.
- إصدار تعليمات معايير السلوك المهني الخاصة لأعضاء البورصة.
- توفير الشفافية والإفصاح اللازمين في سوق الأسواق المالية، وتزويد المستثمرين بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمر.
- تطبيق المعايير الدولية في سوق رأس المال ومؤسساته سواء كان ذلك من خلال تطبيق أحدث المعايير العالمية المتعلقة بالإفصاح أو التداول الإلكتروني، أو بحفظ وتسوية أثمان الأوراق المالية إلكترونياً، أو بتطبيق معايير المحاسبة ومعايير التدقيق الدولية على الجهات المصدرة للأوراق المالية.
- القيام بجملة لتوعية المستثمرين والجمهور بكل ما يتعلق بالاستثمار في الأوراق المالية بشكل عام، ومعرفة حقوقهم بشكل خاص.
- الاهتمام بالتدريب المستمر لموظفي سوق رأس المال، والارتقاء بمستواهم العلمي والمهني، إضافة إلى الاهتمام بتدريب العاملين في شركات الخدمات المالية والارتقاء بمستواهم العلمي والمهني.
- تلقي الشكاوي من المستثمرين والجمهور والتحقيق فيها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.



الرؤية المستقبلية للبورصة

- الاستمرار في تطوير بنية البورصة التكنولوجية بما يخدم كافة المتعاملين فيها.
- متابعة الجهود في مجال تعميق السوق وزيادة كفاءته وسيولته ونشر ثقافة الاستثمار وخاصة تطوير موقعها على شبكة الإنترنت.
- تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتعزيز التفاعل بين البورصة والمجتمع المحلي ونشر الوعي بدور البورصة في دعم الإقتصاد الوطني، والقيام بنشر المعلومات من خلال كافة الوسائل المتاحة.
- استمرار البورصة في تشجيع الجهات المصدرة للأوراق المالية لإدراج أوراقها في البورصة، وكذلك تشجيع قيام كافة عمليات الخصخصة من خلال البورصة مما يؤدي إلى زيادة عمق السوق.
- تفعيل وزيادة دور البورصة في العمل العربي والإقليمي والدولي المشترك من خلال توثيق عرى التعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية والعربية ذات العلاقة بأسواق رأس المال.
- السعي نحو تدريب موظفيها والارتقاء بمستواهم وصقل مهاراتهم والتي تغطي جوانب العمل في البورصة.



أوقات التداول

يتم التداول في بورصة عمان يومياً من الأحد إلى الخميس حسب المواعيد التالية:

الوقت	الجلسة
٩:٣٠ - ٩:٣٥	مرحلة ما قبل الافتتاح (إدخال الأوامر وتعديلها وإلغائها) لسوق السندات
٩:٣٥	مرحلة الافتتاح لتداول السندات
٩:٣٥ - ٩:٥٥	مرحلة التداول المستمر للسندات
٩:٣٠ - ١٠:٠٠	مرحلة ما قبل الافتتاح للسوقين الأول والثاني
١٠:٠٠	مرحلة الافتتاح لتداول شركات السوقين الأول والثاني
١٠:٠٠ - ١٢:٠٠	مرحلة التداول المستمر للسوقين الأول والثاني
١٢:٠٠ - ١٢:١٥	مرحلة الصفقات لكافة الأسواق

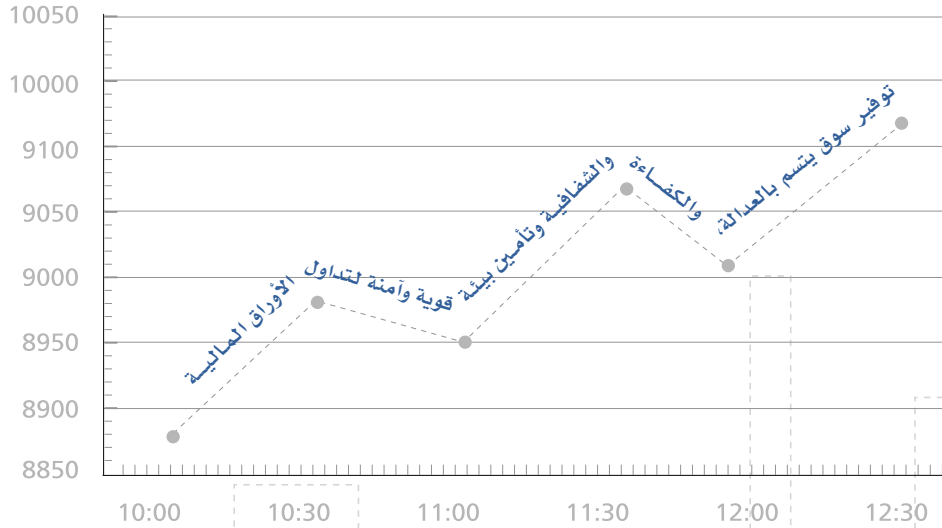
عمولات التداول

الورقة المالية	الحد الأدنى للعمولة	الحد الأعلى للعمولة
الأسهم	٥,٤ دينار لكل ألف*	٧,٤ دينار لكل ألف
السندات	٠,٥ دينار لكل ألف	١,٠٠ دينار لكل ألف
الوحدات الإستثمارية	٢,٠٠ دينار لكل ألف	٢,٢ دينار لكل ألف

* ٣,٤ دينار لكل ألف للعمليات التي تزيد قيمتها عن ١٠٠,٠٠٠ دينار.
يستوفي الوسيط عمولة تحسب من القيمة السوقية للأوراق المالية لعمليتي الشراء والبيع.



رسالتنا



استثمارات تبني المستقبل

هاتف: +962 6 5664109 • فاكس: +962 6 5664071
ص. ب: 212466 عمان 11121 الأردن
البريد الإلكتروني: info@ase.com.jo
الموقع الإلكتروني: www.exchange.jo